وضع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأوضاع الراهنة "قراءة في التحديات والمتطلبات المستدامة"

The situation of food security in the Arab countries in light of the current conditions "A reading of the challenges and sustainable requirements"

د.بوبقرة ناصر

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، nacer20062011@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/02 تاريخ القبول:2023/12/10 تاريخ النشر: 2023/12/30

Abstract:

This study aims to know the conditions of food security as well important challenges facing achieving in the Arab world, which has interest of Arab countries in the issue of food security by making efforts to find sustainable ways to ensure the stability.

This study concluded that achieving food security is considered a challenge, is a problem that requires the use of modern methodological to deal with it.

Keywords: food security; Arab countries; food gap; self-sufficiency; sustainable development.

Jel Classification Codes: Q01, Q53

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أوضاع الأمن الغذائي وكذا أهم التحديات التي تواجه تحقيقه في الوطن العربي الأمر الذي زاد من إهتمام الدول العربية بقضية الأمن الغذائي من خلال بذل الجهود في إيجاد سبل مستدامة تضمن إستقرار ه، ناهيك عن النزاعات وعدم الإستقرار السياسي في بعض البلدان.

وقد خلصت هذه الدراسة على أن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر تحديا كبيرا لا يمكن تركه للمتغيرات وكذا الظروف السائدة، وعليه فإن مشكلة تحقيقه والوصول إليه تحتاج إلى استخدام حلول منهجية حديثة للتعامل معها .

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي.، الدول العربية.، الفجوة الغذائية.، الإكتفاء الذاتي.، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : Q01,Q53

المؤلف المرسل: بوبقرة ناصر، **جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الإيميل:** nacer20062011@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي في الوطن العربي أحد التحديات الهامة والملحة التي يواجهها المجتمع الدولي، فهو حق أساسي لكل إنسان يتطلب توفير كميات كافية من الغذاء للأفراد والمجتمعات التي تلبي إحتياجاتهم الغذائية بشكل مستقر ومستدام. ويواجه الوطن العربي تحديات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، وتأتي هذه التحديات من مجموعة من العوامل المؤثرة مثل التغيرات المناخية والنمو السكاني السريع ونقص الموارد المائية، وتدهور التربة، وقلة الإستثمار في القطاع الزراعي، وعدم التوزيع العادل للثروة والفرص، حيث أصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية حيث تبلغ فاتورة الغذاء عربيا 110 مليار دولار سنويا وهو ما يعادل نسبة 4% من الإنتاج المحلي وفقاً لتقرير منظّمة" أسكوا ."

إن عدم توافر الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة، يؤدي إلى اهتزاز الاستقرار ونشوب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما قد يؤدي إلى تدمير البنية التحتية وتشريد السكان وتدهور الإنتاج الزراعي وانخفاض الوصول إلى الغذاء. لذا استلزم بالضرورة تنمية القطاع الزراعي، فالزراعة هي مصدر الرزق لنحو 35 % من سكان الوطن العربي، أي نحو أربعة وثمانين مليون نسمة .

ولمواجهة هذه التحديات وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي وجب تطلب تظافر الجهود المشتركة من طرف الحكومات والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث ينغي أن تركز هذه الجهود على تعزيز الإستثمار في القطاع الزراعي وتحسين البنية التحتية الريفية وتعزيز الأبحاث الزراعية والإبتكار وتعزيز التكنولوجيا الزراعية المستدامة وتوفيرالتدريب، والمعرفة الزراعية.

مما سبق جاءت هذه الورقة البحثية لمحاولة الوقوف على أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية وكذا المتطلبات المستدامة لضمان حقوق الإنسان الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال التطرق إلى الإشكالية التالية :

كيف يمكن تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل أهم التحديات والتغيرات المتعلقة بنقص الإنتاج المحلي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية ومعالجة التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تحظى قضية الأمن الغذائي العربي باهتمام متزايد نظرا للتطورات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي.
- يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بعدة تحديات من شأنها أن تؤثر على إتاحة وتوفير الغذاء لدى الدول العربية.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف دراسة موضوع الأمن الغذائي في الوطن العربي إلى معرفة ما مدى واقع تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي ومعرفة أهم التحديات والمعيقات التي تواجه الأمن الغذائي وأهم العوامل المؤثرة مع تحليل الأسباب الجذرية لذلك، وإيجاد أهم الأليات والحلول المستدامة والإجراءات التي يمكن إتخاذها على ضوء هذه الدراسة.

أهمية الدراسة :

تعتبر دراسة قضية الأمن الغذائي في الوطن العربي ذات أهمية كبيرة، بإعتبار أن الغذاء يمثل المصدر الأساسي لعيش ورفاهية السكان ، وترتبط التنمية الزراعية ارتباطا وثيقاً بتأمين حاجيا ت السكان من المنتجات الغذائية، حيث سعت الدول العربية منذ مدة إلى تحقيق معدلات الإكتفاء الذاتي النسبي، أي بالاعتماد على القدرات الإنتاجية المحلية وتحقيق قفزات من النمو الإقتصادي وتحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي والعمل على تعزيز إستقلالية الدولة في مجال الغذاء، كما جاءت هذه الدراسة لتلفت النظر نتيجة حداثة الموضوع في مجال الأمن الغذائي ومدى أهميته في تحسين معيشة الناس وصحتهم.

المنهج المستخدم:

للوصول إلى أهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي عن طريق التفسير والشرح لتبيان واقع الأمن الغذائي وكذا توضيح أهم التحديات التي وجب التغلب عليها. مع محاولة توصيف للأليات والسبل المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.

للإحاطة بمفهوم وواقع الأمن الغذائي في الوطن العربي ومعرفة أهم التحديات المرتبطة بنقص الأمن الغذائي خاصة في الأوضاع الراهنة، تطرقنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث عناصر كالتالي:

– الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي.

– واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.

–التحديات والسبل المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.

الدراسات السابقة :

- **دراسة (د. الصادق عوض بشير، 2009)** : تحت عنوان "تحديات الأمن الغذائي العربي"، هدفت هذه الدراسة إلى تسلسط الضوء على مشكل الأمن الغذائي العربي وتشخيصها من خلال الإحصائيات المتوفرة مع التأكيد على العوامل والظروف التي أدت إلى تفاقم المشكلة ومحاولة التوصل إلى معالجة التحديات واستنباط الحلول من خلال العوامل المساعدة في زيادة إنتاج الغذاء وكذا معرفة أهم العراقيل والتحديات التي تواجه الأمن الغذائي في الدول العربية .
- **دراسة (د.الوليد طلحة، د. عبد الكريم قندوز،2022)**: تحت عنوان الأمن الغذائي في الدول العربية" التداعيات الإقتصادية ودور السياسات الكلية " هدفت الدراسة الى التطرق إلى قضية الأمن الغذائي في الدول العربية والسياسات اللازمة من خلال نموذج لقياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على الأمن الغذائي لمجموعة من الدول العربية، حيث توصلت الدراسة إلى تعزيز شبكات الأمان الإجتماعي في الدول العربية وتبني البرامج الإجتماعية وتوجيه الدعم لهذه الفئات .
- **دراسة (إتحاد المصارف العربية ،2020)**: تحت عنوان" الأمن الغذائي في الوطن العربي "هدفت الدراسة إلى معرفة أهم السبل في مواجهة تحديات أزمة كورونا على الأمن الغذائي بسبب الإضطرابات في التجارة الدولية وسلاسل الإمدادات الغذائية ، حيث دعت إلى تبني مجموعة من التدابير لتمكينها من تجاوز إنعكاسات الأزمة المتعلقة بنقص الأمن الغذائي ونتيجة للضغط الكبير الذي سببه هذا الفيروس أتضحت هناك فرصاً لتحول النظم الزراعية والغذائية عن طريق وضع خطط عمل إستراتيجية للأمن الغذائي من أجل إدارة المخاطر الناجمة عن مرض فيروس كورونا المستجد وتخفيف وطأة أثاره على الأمن الغذائي وكذا الإنتاج الزراعي.

- **دراسة ل (الطيف عبد الكريم، بوزيد مروان، 2016)** : تحت عنوان : تحدي الأمن الغذائي في البلدان العربية بين جهود تقليص الفجوة الغذائية وارتفاع الأسعار العالمية. هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمختلف الأسباب الداخلية والخارجية المؤثرة في تزايد إتساع الفجوة الغذائية في البلدان العربية وتراجع الأمن الغذائي بها ومعرفة أهم الأثار الناتجة عن تقلبات أسعار الغذاء العالمية.

2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي (نظرة عامة) :

يعتبر الأمن الغذائي هو حالة لتحقيق التوازن بين الغذاء الكافي والمستدام للسكان في جميع الأوقات وهو مفهوم مرن وضعت له العديد من محاولات التعريف وردت في العديد من الكتابات المنشورة .وكلما كان يتم التعرض لمفهوم الأمن الغذائي، كان من الضرورة أن نطّلع على التطور التاريخي لهذا المفهوم الذي يعكس إقرارًا واسعًا بتعقيدات قضاياه المطروحة على المستوى الاقتصادي والسياسي .لقد نشأ مفهوم الأمن الغذائي في منتصف سبعينيات القرن الماضي أثناء النقاشات التي جرت حيال المشاكل الغذائية الدولية أثناء فترة أزمة الغذاء العالمية، وتطور المفهوم في العقود التالية ليعكس التغيرات في منهج التفكير الرسمي حيال مسألة الأمن الغذائي . وكان التركيز في بادئ الأمر حول مشاكل الإمدادات الغذائية لضمان توافر المواد الغذائية الأساسية واستقرار أسعارها على المستوى الدولي والوطني (wen & Elliot, 2019) .

1.2 تعريف الأمن الغذائي:

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في المؤتمر الغذائي سنة 1974، بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت ما بين سنة 1972و 1974، حيث نص تقرير هذا المؤتمر " إن توفر إمدادات الغذاء العالمية على الدوام يجعل من المواد الغذائية الأساسية كافيًا للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار" (wen & Elliot, 2019, p. 02).

وتشير لجنة الأمن الغذائي العالمي بأن الأمن الغذائي "هو وجوب التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات قادرين على الحصول فعليًا على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها". كما عرفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة" بأنه تأمين الغذاء للموطنين كافة، في أي مجتمع وفي الأوقات كافة والحصول عليه

بكفاية ويسر وفق النظم الاقتصادية والاجتماعية، على أن يكون صحيا متناسبا مع الحاجات البدنية للإنسان بما يساهم في تعزيز أنشطة جسم الإنسان وصحته" (letaief & bouzid, 2016, p. 145).

ويمكن تعريف الأمن الغذائي وفقاً لمنظمة الصحة العالمية للأمن الغذائي وهي إحدى مؤسسات منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة بأنه مجموعة الظروف والمعايير الضرورية لحماية وتعزيز سلامة الغذاء على مستوى العالم، وضمان نوعية الغذاء وسلامته للمستهلكين. ويكون مرتبطا بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتّ لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير. (bennourine & ouddane, 2021, p. 208).

كما تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي في سنة 1983 إضافة إلى التوتر والإستقرار إلى القدرة على الحصول على الغذاء، وفي 2008 زاد توسع تعريف الأمن الغذائي في التركيز على المستوى الأسري في تحقيق الأمن الغذائي من قبل وزارة الزراعة الأمريكية وقد ورد في تعريفه "أن الأمن الغذائي يتحقق على مستوى الأسرة عندما يكون جميع أعضاء الأسرة في جميع الأوقات متمكنين من الحصول على ما يكفيهم من الغذاء لحياة صحية أفضل (benaissa & ben yachoo, 2023, p. 751).

أما تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة " FAO " على أنه ضمان وصول جميع البشر إلى الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها، وهو ما يلزم توفر الغذاء على مستوى الدولة بالكامل مع استقرار سعره وسهولة الوصول إليه" (FAO, 2006, p. 01) .

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

2.2 مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي :

هنالك مفاهيم مرتبطة بمفهوم الأمن الغذائي يمكن ذكرها كالأتي (aicha, 2020, p. 49):

- **الفجوة الغذائية:** هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يضطرنا إلى الاستيراد ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة عن القيمة الغذائية للسلع المستهلكة وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز الجانب الكمي من المشكلة، فالفجوة الغذائية تُقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج

المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منه.

- **الإكتفاء الذاتي:** هو مصطلح يشير إلى قدرة الفرد على تحقيق تلبية إحتياجاته الغذائية بشكل مستقل، دون الإعتماد على المصادر الخارجية، أما على المستوى الكلي فيقصد به قدرة الدولة على الإعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد ويقاس الإكتاء الذاتي عن حساب نسبة الإنتاج المحلي أو الوطني إلى المتاح للإستهلاك الكلي.

- **إنعدام الأمن الغذائي:** حالة يعاني فيها شخص أو مجتمع من نقص في الحصول على كمية كافية من الغذاء الصحي والمغذي لضمان نموهم وتطورهم، ومعناه في الإقتصاد الطلب أكبر من العرض.

- **التبعية الغذائية:** هي الإعتماد على مصادر خارجية لسد النقص في حاجات الغذاء وعدم قدرة على سد هذا العجز، وتعرف التبعية الغذائية بأنها علاقة إعتماد متبادلة غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء، بحيث يترتب عليها إعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء .

2. 3 السياق التاريخي للأمن الغذائي:

إن تطور الأمن الغذائي يعكس التغيرات التاريخية في كيفية تلبية إحتياجات الإنسان للغذاء حيث مر العالم بأزمة حادة في منتصف السبعينات من القرن الماضي نتيجة ظروف مناخية قاسية غير مواتية للإنتاج الزراعي، وتلازم تلك الأزمة مع زيادة الطلب على استيراد محاصيل الحبوب وكذا ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى إرتفاع حاد في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، وبالتالي إرتفاع أسعار السلع الغذائية، وبدأت الأزمة تتلاشى نسبياً بعد إنعقاد مؤتمر قمة الغذاء العالمي في روما عام 1974،وفي بداية الثمانينات تقدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمشروع ضخم لتحقيق الأمن الغذائي العربي لمحاولة تغطية فترة عشرين عاماً، إلا أنه لم يتم تنفيذ هذا المشروع لأسباب مجهولة. ومع حلول منتصف الثمانينات من القرن الماضي تضاعف مخزون العالم من الحبوب، وارتفع انتاج العالم خلال العقود الثلاثة الماضية بنسب بلغت 3.8 % للقمح و 3% للأرز و 2.7 % للذرة وهي معدلات كما تقول منظمة الزراعة والأغذية الدولية التابعة للأمم المتحدة (FAO)

تفوق معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي، وأنه منذ ثلاثين عاماً استقرت أسعار المواد الأساسية نسبياً (saddek awed, 2009, p. 13).

وبعد نهاية عام 2000، بدأ العالم في نهاية العصر الذهبي الخاص بإستقرار أسعار المواد الغذائية وبداية تقلبات أسعار في ارتفاع دائم. حيث أن انتاج الغذاء العالم العربي شهد تراجعا في عام 2005 مقارنة بعام 2004، ومع ببداية 2008 شهد العالم إرتفاعا حادا بسبب الأزمة المالية .

2. 4المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي:

يتضمن مفهوم الأمن الغذائي على أربع مؤشرات رئيسية تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تتمثل بما يلي (wen & Elliot, 2019, p. 06) :

- **توافر الغذاء:** ويعني القدرة على توفير الغذاء الكافي بكميات كافية وجودة جيدة لتلبية احتياجات السكان في جميع الأوقات ويتعلق ذلك بالإنتاج الزراعي والصيدلي والثروة الحيوانية والتجارة الدولية في الغذاء .

- **الوصول إلى الغذاء:** وهو قدرة الأفراد على الحصول المادي والجسدي والإقتصادي على كمية كافية من الغذاء والممكن أن تؤثر فيها عدة عوامل مثل الدخل، والتوزيع العادل للثروة والأمن الإقتصادي .

- **الإستخدام الأمثل للغذاء:** ويتعلق بقدرة الأفراد على إستهلاك وتناول الغذاء بطريقة صحية ومتوازنة، والحصول على التغذية اللازمة للحفاظ على صحتهم ونشاطهم البدني والعقلي .

- **الإستقرار:** ويرتبط بالقدرة على المحافظة على الأمن الغذائي على المدى الطويل، بحيث يكون هناك استقرار في توفير الغذاء والوصول إليه دون إنقطاعات أو تقلبات جذرية. فالإستقرار السياسي والإقتصادي والبيئي من أهم الجوانب الحاسمة لتحقيق الأمن الغذائي .

5.2 أبعاد الامن الغذائي :

لمفهوم الأمن الغذائي عدة أبعاد، ومن أبرزها ما يلي (union of arab banks, 2020):

- **البعد الأخلاقي:** ويتعلق بالقضايا والقيم الأخلاقية المرتبطة بإنتاج وتوزيع الغذاء، وحقوق الأفراد في الحصول على غذاء أمن ومفيد لهذا يجب عدم الإضرار بالأمن الغذائي .

- **البعد السياسي** : ويشير إلى الجوانب والعوامل المتعلقة بالسياسات والإجراءات التي تؤثر على قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها بين عدد من القطاعات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والحرص على تنظيم العلاقة بينها، مع المحافظة على استراتيجية الأمن.

- **البعد الإجتماعي**: ويشير إلى جانب من جوانب الحياة الإنسانية المرتبطة بالعلاقات والتفاعلات الإجتماعية ومنها التحكّم في زيادة عدد السكان والخصوبة مع التخطيط السُكاني، قياس مدى تطوّر السكان.

- **البعد الإقتصادي**: ويمثل مختلف الجوانب الإقتصادية المرتبطة بتوفير وتحقيق الأمن الغذائي، حيث يركز هذا البعد على ضمان توافر الغذاء عن طريق توفر الموارد الطبيعية والخدمات.

3.واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي:

إن العالم العربي من الدول التي تهتم بمشكلة الأمن الغذائي والتي تعتبرها من أهم القضايا المركبة والمعقدة ذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية متشابكة، حيث أوضح التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية بخصوص أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2020 وكذا الظروف التي فرضتها جائحة كورونا منها ما هو متعلق بحركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية ومنها ما هو متعلق بالأثار المباشرة لجائحة كورونا على المنتجين، والتي انعكست في عدم قدرة المزارعين على ممارسة أنشطتهم وكذا تأثر بعض الدول العربية ببعض الظروف الطبيعية غير الملائمة التي أثرت على وضع الأمن الغذائي خلال عامي 2019-2020 (Arab organization for agricultural develepment, 2020, p. 7) .كذلك بعض التغيرات التي فرضتها أزمة الحرب بين أوكرانيا وروسيا والتي ألقت عبئها الكبير على بلدان العالم، ومنها البلدان العربية مما أربك سياساتها و أضطرابات موازناتها المالية مما أدى إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية فيها بسبب الطلب المتزايد مما يضع ضغوطا على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية المحلية، إلا أن هذه التأثيرات السلبية تختلف حسب تباين الوضع السياسي والإقتصادي لكل دول. وكذا مقومات كل دولة، فالأمن الغذائي يعتمد على العديد من العوامل بما في ذلك التخصص الزراعي، والإستراتيجيات طويلة الأجل، فهناك بعض الدول من المنطقة العربية تزخر بقدر وافر من الموارد الزراعية والطبيعية التي تتيح لها زيادة إمكانية الإنتاج، وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد (raja & m.rand abd, 2023, p. 351).

3. 1 إمكانات الموارد للأمن الغذائي في الوطن العربي: تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي، ومدى ما تحققه في مجال أمنها الغذائي على الرصيد الذي تملكه من مختلف الموارد الزراعية الأساسية والبشرية وكذا الحيوانية وأيضا على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في الإستغلال.

1.1.3 الموارد الزراعية:

تتميز منطقة الوطن العربي بتنوع كبير في الموارد الزراعية بسبب إختلاف المناخ والتضاريس في الدول العربية، حيث تبلغ المساحة الجغرافية للمنطقة العربية نحو 1343 مليون هكتار عام 2018 ، تمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة منها حوالي 233.24 مليون هكتار أي بنسبة17.34 % والتي يزرع منها فقط 74.12 مليون هكتار بنسبة 31.78 % من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي (Arab organization for agricultural develepment, 2020, p. 10) والجدول الموالي يبن المساحات الجغرافية الصالحة للزراعة في الدول العربية .

جدول رقم (1): مساحة الأراضي الزراعية الصالحة بالوطن العربي.

البيان	المساحة المزروعة (مليون هكتار)			المساحة الصالحة للزراعة (مليون هكتار)		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018
المنطقة العربية	65.76	72.86	74.12	232.22	232.76	233.24
المساحة الجغرافية للمنطقة العربية	1342.71					

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2019.

وعلى الرغم من كبر مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي والتي بلغ في مجملها نحو 38,449 مليون هكتار، تمثل حوالي 2.37 % من المساحة الجغرافية للوطن العربي، فإنها تعاني من العديد من المعوقات والتي من أهمها الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراضي زراعية

ويتوقع أن تتفاقم ظاهرة التصحر في الدول العربية وأن تكون لها آثار سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مالم يتم وضع الضوابط والآليات لصيانة وحماية التربة والأراضي، وذلك من أجل تهيئة الظروف لاستغلال الموارد المائية التي تتمتع بها المنطقة العربية.

2.1.3 الموارد المائية:

تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة، وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي 10.8% من مساحة اليابسة فإنه يحتوي على 0.7 % فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2.1 % فقط من إجمالي أمطار اليابسة .يستخدم الجزء الأكبر من المياه في البلدان العربية للري في الزراعة وتتراوح نسبة سحب المياه العذبة للزراعة من الموارد المائية المتجددة في سبع دول عربية الكويت، والإمارات والسعودية، وليبيا، وقطر، والبحرين، واليمن، وتتراوح النسبة في تسع دول الأردن، مصر، سلطنة عمان، سوريا العراق، تونس، فلسطين، الجزائر، والمغرب بين 99 % في الأردن و43 % في المغرب. وتتراوح نسبة السحب السنوي في السودان والصومال ولبنان وموريتانيا بين % 35 و % 12 ووفقا لمنظمة الأغذية للأمم المتحدة، فإن البلدان تكون في حالة حرجة إذا استخدمت أكثر من 40 %من مواردها المتجددة للزراعة.نظرًا لوقوع المنطقة العربية في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تقل فيها الأمطار (boudia, 2019, p. 100) ، والجدول الموالي يبين موارد المياه السطحية في الدول العربية من الانهار المشتركة.

جدول رقم (02): الموارد المائية السطحية للأنهار الدولية في الوطن العربي ذات المنبع المشترك.

الدولة	منبع داخلي (مليار $م^3$)	منبع خارجي (مليار $م^3$)	مجموع الموارد المائية في الأنهار المشتركة (مليار $م^3$)
سوريا	2.8	16	16.8
الأردن	0.1	0.2	0.3
العراق	21.8	39.0	60.8
مصر	0.5	55.5	56.5
السودان	6.5	18.5	25
الصومال	3.6	4.5	8.1
موريطانيا	0.4	5.4	5.8
المجموع	35.7	139.1	174.8

المصدر: راتول محمد، دور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المحافظة والتسيير الجيد للمياه في دول شمال إفريقيا.ص 12.

كما تعد أكبر الأنهار الموجودة في الوطن العربي هي النيل والدجلة والفرات وتستمد مياهها من خارج الوطن العربي، أما باقي الأنهار فتعتبر صغيرة لا يتجاوز عددها 50 نهرا (لبنان، سوريا، الجزائر ،تونس المغرب)،

أما بالنسبة للبحيرات والأودية فهي توجد في بعض دول الوطن العربي ومنها المفتوح عللى البحر ومنها المغلق المالح والعذب مثل الشطوط في شمال إفريقيا.

3.1.3 الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية ،فأهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج حيث وصل عدد سكان الوطن العربي إلى 464.68 مليون نسمة في عام 2022،وتشير التقديرات إلى أنه بحلول العام 2050 سيزيد عدد سكان المنطقة العربية إلى نحو 655 مليون نسمة، فالمزارعون والعمال الزراعيون يشكلون جزءاً هاما من الموارد البشرية في الوطن العربي، ولهم دوراً حاسما في إنتاج الغذاء وتوفير الإمدادات الغذائية(the world bank, 2022, p. 01) ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة سكان الريف العربي إلى إجمالي سكان الوطن العربي بدأت في التناقص، ويرجع ذلك لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين الريف والحضر، والجدول الموالي يبين تطور لإجمالي عدد السكان في الوطن العربي.

جدول رقم (03): التطور الإجمالي لعدد السكان خلال الفترة (2011–2022)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)
2011	372
2012	380
2013	389
2014	397
2015	406
2016	415
2017	423
2018	432
2019	441
2020	449
2021	456
2022	463

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات البنك العالمي 2022 عى الموقع :
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A

من خلال بيانات الجدول هناك تزايد إجمالي سنوي في سكان الوطن العربي، ويعود السبب الرئيسي في إرتفاع النمو السكاني إلى إرتفاع معدلات الخصوبة عند الأسرة العربية، وهذا الإرتفاع منطقيا يصاحبه زيادة في الطلب على الغذاء وبالتالي عجز في تأمين الغذاء خاصة إن كان هناك نقص في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية مع وجود غلاء في الأسعار ، حيث تشير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى ارتفاع لأسعار السلع الغذائية خلال السنوات القادمة، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع بنسب أكبر من زيادة الإنتاج، وتحسن الأوضاع المعيشية والتغيرات المناخية، إذ يتوقع أن تصل قيمة الفجوة الغذائية العربية إلى حوالي 53 مليار دولار في عام 2020 .

ومما سبق يمكن أن نقول أن النمو السكاني زاد في الطلب على الغذاء وكذا محدودية الأراضي الزراعية واستنزاف الموارد المائية مما زاد القلق على مستقبل الأمن الغذائي في الوطن العربي .

4.1.3 الموارد الحيوانية والسمكية:

إن الثروة الحيوانية بلغت ما يقارب 350 مليون رأس، أغلبها في جمهورية السودان بنسبة حوالي 31% ، وتشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الوطن العربي قد بلغ نحو 9.3مليون طن كمتوسط سنوي خلال الفترة (2016–2018) أي بزيادة قدرها 27.8 % عما كانت عليه خلال الفترة (2006–2008)، منها نحو 4.4 مليون طن لحوم حمراء و 4.9 لحوم بيضاء أما بالنسبة للألبان، فإن الإنتاج قد بلغ نحو 28 مليون طن كمعدل سنوي للفترة(1016–2018) بزيادة قدرها 12 % مقارنة بمتوسط الفترة(2016–2018)، أما إنتاج البيض فقد بلغ نحو 1.4 مليون طن و 1.5 مليون طن خلال الفترتين أعلاه بزيادة قدرها نحو7 % فقط. كما تتركز أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في خمس دولٍ رئيسة هي : السودان والجزائر والصومال وموريتانيا ومصر .وتساهم تلك الدول مجتمعة بنحو 82 % من جملة أعداد الأبقار والجاموس و 56 % من جملة أعداد الأغنام والماعز و56 % من جملة أعداد الإبل لسنة 2021.

أما بالنسبة لتربية المواشي فهي تعتمد في الغالب على نظام إنتاج المراعي المفتوحة، وهو نظام يواجه العديد من الصعوبات التي تتصل بالضغط المتزايد على الأعلاف مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية .

إضافة إلى ما سبق فإن العوائد الاقتصادية لتلك الثروة وعلى الرغم من محدوديتها فأنها تتأثر إلى حد بعيد بضعف البنيات التحتية وصعوبة الوصول إلى الأسواق.

كما تعتبر الأسماك موردا هاما يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً لسد فجوة المنطقة العربية في مجال البروتين الحيواني. وتشير الإحصاءات إلى أن المنطقة العربية تنعم بحوالي 27.1 ألف كم من سواحل البحار والمحيطات، ونحو550 كلم^2 من الشعاب القارية و 3 ملايين هكتار من مساحات الأنهار والبحيرات السطحية الداخلية، إضافة إلى 2.4 مليون هكتار من أراضي مخزونات السدود ومناطق واسعة من المستنقعات. إلا أنه رغم الإمكانات الموردية المقدرة، فإن المنطقة العربية تنتج ما يقارب 7.5 مليون طن كمتوسط للفترة (2016 2018) بما يعادل 3 % من الإنتاج العالمي للأسماك والتي تفي بالاحتياجات السكانية، دون الاستفادة من مخزونات ضخمة غير مستغلة بسبب عدم كفاية الاستثمار وضعف ونقص التقنيات المتاحة للتطوير، خاصة أن القطاع ما زال يعاني من هيمنة ممارسات الصيد التقليدية ذات الكفاءة المتدنية والإفراط غير المرشد في استغلال الموارد السمكية البحرية من قبل جهات أجنبية دون وضع إطار للفائدة المزدوجة مع الدول المعنية، إضافة إلى ضعف التعليمات والتشريعات والقوانين اللازمة لإحداث بين الدول العربية في هذا الخصوص (Arab organization for agricultural develepment, 2020) . والجدول الموالي يبين تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2016-2021

جدول رقم (04) :تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة (2016-2021)

السنة / التعيين	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأسماك(ألف طن)	5205	5630	4579	5651	5745	6225
البيض (ألف طن)	2154	2333	2253	2258	2344	2476
الألبان (ألف طن	27808	27421	2616	25380	27308	27283
اللحوم الحمراء(ألف طن)	4652	6361	4287	4389	4314	4356
لحوم الدواجن(ألف طن)	4267	4647	5090	4931	5126	5085
الأبقار والجاموس ألف رأس	58556	58715	58250	58129	55004	57733

الأغنام والماعز ألف رأس	275594	274447	304914	274756	287132	27627
الإبل ألف رأس	16424	16486	16431	16547	16781	16766

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021،ص 24 على الموقع:
https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf

2.3 مؤشرات توفر الأمن الغذائي في الوطن العربي :

توجد هناك تباينات واسعة في العالم العربي الذي يحتوي على دول مصنفة من بين أكثر الدول ثراء وعلى المستوي العام، فإن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم العربي لا يزال يتفاقم ولم يعد خافيا أن موضوع الأمن الغذائي يشكل أحد الأسباب الجوهرية للصراعات في المنطقة والتي انفجرت في عدد من الدول العربية بسبب انعدام الأمن الغذائي على المستويين المحلي والأسري وهناك بعض الدول العربية، كما الحال بالنسبة إلى مصر واليمن والمغرب والجزائر مثلا، التي يمثل فيها دعم الغذاء حجر الزاوية للتخفيف من صعوبة الحصول على الغذاء ومواجهة الصدمات الناشئة عن تقلبات الأسعار، وهناك مؤشرات لقياس توفر الغذاء تعمل على قياس الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي، والجدول الموالي يبين مؤشرات توفر الغذاء للفترة 2019-2022. على مستوى الوطن العربي والعالمي.

جدول رقم (05): مؤشرات توفر الأمن الغذائي على المستوى الوطن العربي والعالمي خلال الفترة (2019-2021)

المؤشر	الوطن العربي			العالم		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
المؤشر العام	61.4	60.4	60.6	60.9	59.4	60.9
توفر الغذاء	56.5	55.8	54.6	56.7	57.3	56.7
امكانيات الحصول على الغذاء	67.6	66.9	67.9	668	65.9	66.8
أمان وسلامة الغذاء	68.0	69.5	68.0	68.0	67.6	68.0
الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود	50.9	42.1	48.7	50.8	49.1	50.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021،ص31 على الموقع:
https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf

3.3 تجارة السلع الغذائية والزراعية في الوطن العربي :

عرفت بيئة التجارة الدولية تأثيراً مباشراً على أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية، حيث تشير العديد من المؤشرات والتوقعات إلى أن الوضع الراهن لتدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية يعتبر غير ملائم لمسايرة الأمن الغذائي العربي، ويرتبط ذلك بتباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية، وكذا تأخر التعافي من تداعيات جائحة كورونا وعدم ملائمة السياسات التجارية لبعض الدول المنتجة لسلع الحبوب. والجدول الموالي بين قيمة الصادرات والواردات من الغذاء في الوطن العربي لفترة (2020-2021).

جدول رقم: 06 قيمة الصادرات والواردات الزراعية والغذائية للوطن العربي فترة (2020-2021)

(الوحدة مليار دولار)

	2020	2021	معدل التغير
الصادرات الكلية	837.64	945.34	12.9
الصادرات الزراعية	50.64	50.86	0.6
الصادرات الغذائية الرئيسية	2.67	18.60	9.26-
الصادرات الغذائية البينية	15.67	10.44	33.38-
الواردات الكلية	769.62	729.85	5.09-
الواردات الزراعية	122.20	116.39	4.75-
الواردات الغذائية الرئيسية	67.55	67.18	0.56-
الواردات الغذائية البينية	15.77	10.75	29.08-

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإحصاءات الزراعية العربية 2021 ص 25 على الموقع:
https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf

من خلال الجدول تبين أن هناك تراجع في كل من الصادرات والواردات الغذائية فترة 2020-2021 في ظل تراجع التجارة الدولية في هذه الفترة، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الصادرات الزراعية قليلا بنحو 06 % خلال هذه الفترة وتراجعت قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية وقيمة الصادرات الغذائية البينية بنحو 9.3 % و 33.4 % على التوالي وقد بلغت قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية في سنة 2020 ما يصل 18.6 مليار دولار مقارنة ب 20.67 مليار دولار في سنة 2020.

4. التحديات والسبل المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية:

1.4تحديات ومعوقات الأمن الغذائي في الدول العربية: إن أهم التحديات التي يواجهها تحقيق الأمن الغذائي تعتبر عوامل مرتبطة بعدة تغيرات منها:

1.1.4تغير المناخ: إن ندرة الموارد المائية والظروف الجافة السائدة من أهم التهديدات التي يواجهها الأمن الغذائي العربي وكذا الاعتماد الكبير على زراعة الأراضي الجافة واستخدام النظم التقليدية في الإنتاج الزراعي والغذائي في المنطقة العربية، فإنه من المتوقع أن يكون لتغير المناخ آثار سلبية – بعيدة المدى -على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعلى الأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث الجفاف الشديد والمتكرر قد يزيد بالفعل من حدوث المجاعات وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان سبل العيش والحياة الكريمة، كما أن هناك تهديدات جغرافية مثل ظاهرة التصحر والمتمثلة في زحف الصحراء على الأراضي الزراعية وتحويلها من مناطق خضراء إلى كثبان رملية غير صالحة للزراعة .كما أنه يوجد تهديد أخر للأمن الغذائي والمتمثل في ظاهرة التلوث التي تعتبر من الأخطار الكبرى التي تشكل تهديد للموارد المائية، وذلك بسبب ضعف التقنيات الخاصة بحماية البيئة من أثار التلوث الصناعي مما يؤدي إلى خسارة كبيرة من المياه الجوفية والسطحية (Benichou & Benaissa, 2023, p. 345).

2.1.4 النزاعات وأزمات التجارة الدولية:

تشكل النزاعات تهديد كبيراً بالأمن الغذائي والتغذية والسبب الرئيسي للأزمات الغذائية العالمية ، ولقد أدت الزيادات الملحوظة في عدد النزاعات ومدى تعقيدها في السنوات الأخيرة إلى تآكل ما تحقق من مكاسب في مجال الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى هاوية المجاعة ، كما تؤثر التغييرات على التجارة الدولية في أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية تأثيرا مباشرا حيث أشارت التوقعات الراهنة لتدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية بعدم ملائمتها لمسيرة الأمن الغذائي العربي بسبب تداعيات جائحة كورونا المستجد الذي شهد العالم بسببه إغلاقات لمختلف القطاعات الاقتصادية ومنها سلاسل إمداد ات الغذاء العالمية، خاصة على صعيد التصنيع الغذائي وغلق الأسواق التي تسببت بالقيود ومنع وسائل النقل سواء الجوية أو البحرية أو البرية ثم القيود على حركة الأفراد التي نتج عنها نقص في الأيدي العاملة المساهمة في الإنتاج

الزراعي .حيث تعتمد الدول العربية بشكل أساسي على استيراد حاجاتها الأساسية من المواد الغذائية رغم توفر الموارد الطبيعية من مياه وتربة صالحة للزراعة.حيث صدر تقرير عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن معظم الدول العربية تواجه تحديات متعددة الأوجه والأبعاد، كما توجد بعض السياسات العدائية لبعض الدول المنتجة للسلع الرئيسية وما يمكن أن ينتج عنه من صعوبات في إمدادات السلع الغذائية ، كما شهدت أيضاً تقلبات الأسعار والعملات في الأسواق العالمية تأثيراً مباشرا على أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي (raja & m.rand abd, 2023, p. 349).

1.4.3 ضعف القدرات البشرية والمؤسسية:

تواجه الدول العربية نقصاً كبيراً في القدرات في العديد من المجالات وبالخصوص الموضوعات التقنية، والمعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، ونظم الإنذار المبكر والسياسات المشجعة للإنتاج، وسياسات التجارة الزراعية الدولية. ناهيك عن عدم التطابق بين التعليم الجامعي والاحتياجات الحالية والمستقبلية للخريجين .كما أن مناهج الجامعة تعد تقليدية ولا تتناول الابتكار والإبداع وقضايا ريادة الأعمال اللازمة لتحفيز الخريجين على التفكير في بدء أعمالهم التجارية الخاصة وبالإضافة إلى ضعف التنسيق يوجد تقصير في حجم وإجراءات برامج تبادل الخبرات بين الدول العربية ومع المؤسسات الأجنبية المؤهلة في المجالات ذات الصلة، مع ندرة حادة في مرافق وبرامج تدريب المنتجين وخاصة التدريب الميداني والتدريب الخاص ببناء التوجه التجاري .علاوة على ذلك فإن الموارد المالية المخصصة للتدريب غيركافية لمواجهة تحديات النقص في الأكاديميين والإداريين والمديرين المؤهلين، (Arab organization for agricultural develepment, 2020, p. 31).

1.4. 4 تغير تكلفة الانماط الغذائية وانعدام السياسات المواتية:

يرتبطّ عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال والوزن الزائد والسمنة .وثمة عوامل عديدة كامنة وراء كلفة الأغذية المغذية، وتتوزع على نطاق النظم الغذائية ككلّ في ثنايا الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة الى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية. كما أنه لا توجد هناك سياسات عربية مشتركة لازمة وكافية لإحداث تنمية زراعية مستدامة والتي تفاقمت بسبب الاضطرابات السياسية في

المنطقة العربية .وكذا ضعف البنيات التحتية والأساسية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والحيواني وخاصة في مجال الطرق والإتصالات والطرق والري والطاقة والتقنيات الزراعية الحديثة، أيضا كثرة التعقيدات الإدارية واللوجيستية الخاصة بعمليات الإستثمار الزراعي، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري مما جعل مناخ الإستثمار في البلدان العربية غير جاذب للمستثمرين الأجانب، ناهيك عن إنعدام المصادر المستدامة لتمويل المشاريع الزراعية، مما يستوجب تفعيل دور البنوك الزراعية والفلاحية وبنوك الإقراض (saddek awed, 2009, p. 34) .

4. 2 الأليات والسبل المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية:

إن إمكانية تحقيق الأمن الغذائي ترتبط بقدرة الأجيال على تحقيق وتلبية إحتياجاتهم الغذائية وهذا وفق إمكانياتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانيات المحصل عليها، لذا وجب إتخاذ أليات وسبل لتحقيق الإستقرار في الأمن الغذائي منها:

4.2.1العمل على تحقيق إستقرار الأمن الغذائي:

يعتمد استقرار الأمن الغذائي على الحفاظ على جميع ركائز الأمن الغذائي الثلاث في جميع الأوقات . وهذا يعني تقليل مخاطر نقص عرض الغذاء، وتمكين المستهلك من الحصول الدائم على الغذاء والاستفادة منه، والتصدي للعوامل الطبيعية السياسية والاقتصادية والبيئية غير الملائمة مثل :تقلبات الطقس الموسمية وتقلبات الأسعار والعوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر على مسارات العرض والطلب وهذا عن طريق إعداد إستراتيجيات مستدامة مبينة في النقاط التالية (Arab organization for agricultural develepment, 2021, p. 48) :

- تطوير المخزون الإستراتيجي، وتوفير أوعية تخزينية توائم التخزين الإستراتيجي، لتفادي التخزين التقليدي المتبع حالياً لمعالجة فوائض الإنتاج؛
- وضع مشروعات الحماية الاجتماعية كالدعم النقدي المباشر، وكذا وضع برامج تثبيت الأسعار كداعم للمستهلك والمنتج معاً؛
- تطوير النظم الزراعية والتسويقية وتوفير مستلزمات الإنتاج بالكميات الكافية ؛

- حماية وترشيد استغلال الثروات السمكية والتصدي للصيد العشوائي، والتوسع الرأسي في إنتاج محاصيل الحبوب لتحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الخاص في الزراعة وخاصة إنتاج الحبوب؛
- تقديم التسهيلات لاستصلاح أراضي جديدة؛
- تشجيع التوجه لاستخدام مصادر الطاقة البديلة في عملية الإنتاج الزراعي خصوصاً الطاقة الشمسية وغيرها من المصادر المتجددة؛
- تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.

2.2.4 الإستغلال المستدام للموارد الزراعية والمائية :

ويتمثل في المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية عن طريق (Arab organization for agricultural develepment, 2020, p. 46) :

- تعزيز نهج الحوكمة والإدارة السليمة للموارد الزراعية العربية .
- تنمية واستدامة النظم الايكولوجية والاستفادة من الجهود الدولية
- توسيع التعاون الدولي ودعم بناء القدرات للبلدان النامية في مجال المياه.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحوٍ مستدامٍ، وإدارة الغابات على نحوٍ مستدامٍ، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

3.2.4 تحسين بيئة الإستثمار للمنتجات الزراعية :

ويتمثل في تحقيق تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات نظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي، وهذا عن طريق (saddek awed, 2009, p. 113):

- تحسين بيئة الاستثمار في الزراعة والتصنيع الزراعي والغذائي.
- ملاءمة السياسات والتشريعات الزراعية العربية، وتحسين بيئة وترويج الاستثمار الزراعي العربي.

4.2.4.بناء القدرات البشرية والمؤسسية :

يساهم بناء القدرات البشرية والمؤسسية في تحسين إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم صانعي القرار عن طريق (Arab organization for agricultural develepment, 2022, p. 144) :

- تدعيم المؤسسات العربية والإقليمية من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة تتمثل في صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات؛
- تحسين فعالية أنظمة الاتصال ونشر المعارف الزراعية بشكل منتظم لكافة المعنيين؛
- التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية و الدولية المعاصرة؛
- الإهتمام بتنمية وتطوير الكفاءات اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة؛
- النهوض بمستوى التعليم العربي الجامعي والمهني في ميدان الزراعة، ووضع برامج إعادة التأهيل وإشراك القطاع الخاص وفق إحتياجات التنمية الزراعية؛
- إستحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الإهتمام المشترك.

5. خاتمة:

تمثل قضية الأمن الغذائي مطلباً أساسياً لجميع الدول العربية، حيث يعتمد هذا المطلب على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية وكذا توفر المناخ الملائم، كما أصبح العرض من المنتجات الزراعية والغذائية بسبب ما تتعرض له البيئة الزراعية من عدة تحديات نتيجة التغيرات المناخية هذا كله أدى إلى تدني مستويات إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وهي المشكلة الأساسية التي أرقت حكومات الدول العربية والتي جعلتها في تبعية غذائية للخارج من خلال إستيرادها لكميات معتبرة من الغذاء مما أصبح يهدد إستقرار أمنها الغذائي والإجتماعي رغم الإمكانيات التي يحوزها العالم العربي سواء طبيعية أو بشرية. ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

– إن الوطن العربي رغم ما يحوزه من إمكانيات بشرية ومادية إلا أنه يجد صعوبة في تلبية إحتياجات سكانه من الغذاء بسبب عدة تحديات ومعيقات؛

– أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية تعتبر متباينة وغير دقيقة وغير مطمئنة، مما يتطلب مراجعة شاملة للوضع الأمني الغذائي المحلي، وكذا الوضع السائد للقطاع الزراعي؛

– استغلال جزئي للمساحات الصالحة للزراعة مع تباطؤ عمليات الإصلاح الزراعي في البلدان العربية ذات المساحات الشاسعة أدى إلى توسيع الفجوة الغذائية وظهور التبعية الغذائية للدول الأجنبية؛

– إن ظهور النزاعات والصراعات الدولية في المنطقة أصبح يهدد الأمن الغذائي للدول العربية مما أدى إلى معاناة هذه الدول من سوء التغذية.

وعلى أساس النتائج المتوصل إليها يمكن تصور المقترحات التالية:

- ضرورة توفير الإستقرار السياسي والأمني في الدول العربية؛
- المساهمة في تنمية الوعي الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وخاصة صناع القرار منهم بأهمية الاستثمار في تحقيق الأمن الغذائي؛
- وضع استراتيجية شاملة لتحقيق امن غذائي مستدام ويتلاءم والتغيرات الراهنة؛
- إقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي؛
- الإهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه الأولوية في برامج الحكومات الاقتصادية؛
- توجيه رأس المال العربي للإستثمار في تنمية مشروعات الموارد المائية كإقامة السدود وحفر الآبار؛
- تطوير النظم الزراعية والتسويقية وتوفير مستلزمات الإنتاج بالكميات الكافية وفي الأوقات المناسبة؛
- تشجيع التوجه لاستخدام مصادر الطاقة البديلة في عملية الإنتاج الزراعي؛
- تفعيل مبادرات تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول والأقاليم العربية.

6. قائمة المراجع:

1) aicha, b. (2020). hakaik hawla elamn elghdai fi elwatan alarabi elfatra 2014-2018 . ournal of El-Manhel Economy , 03 (02), 45-64.

2) Arab organization for agricultural develepment. (2021). awdaa elamn elghedai elarabi 201. League of arab states,on a web site: https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf

3) Arab organization for agricultural develepment. (2022). Arab Program for the Sustainability of Food Security. League of arab states,on a web site:

https://www.aoad.org/Arab%20Program%20For%20The%20Sustainability%20Of%20Food%20Security-En-Final.pdf

4) Arab organization for agricultural develepment. (2020). Sustainable Arab agricultural development strategy (2020-2030). League of Arab states on web site: https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2020.pdf

5) bennourine,z.,& ouddane,b.(2021).elamn elghdai elmostadam wasubul tahkikihi fi aldjayir. Review poidex journal , 10 (02), 206-229.

6) benaissa, a., & ben yachoo, f. (2023). ichkalyet elamn elghdai elmostadam fi elwaten elarabi, attahaddiat wa alholol. Al

a. Bashaer Economic Journal , 09 (01), 748-771.

7) Benichou, f., & Benaissa, a. (2023). The impact of climate change on achieving sustainable development goals in the world. Journal of the Développements Policies and the Prospective Studies , vol 8 (n 1), 341-351.

8) boudia, f. (2019). elamn elmai elarabi bayna eltahaddiat wastratijiat elttahkik. Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies , 03 (03), 91-116.

9) FAO (Ed.). (2006). food security fao. (FAO Agricultural and Development Economics Division) Retrieved 07 10, 2023, from food security : https://www.fao.org/fileadmin/templates/faoitaly/documents/pdf/pdf_Food_Security_Cocept_Note.pdf

10) letaief, a., & bouzid, m. (2016). tahaddi elamn elghedai fi el boldan alarabia bayna el fadjwa elghedaia wa irteffaa el assar el alamia. Abaad Iktissadia Review , 6 (1), 143-159.

11) raja, a., & m.rand abd, f. e. (2023). elazma erroussia elokrania wa tadaaiateha ala elamn elghedai elarabi. Journal of Advanced Economic Research , 08 (01), 347-355.

12) saddek awed, b. (2009). tahaddiat elamn elghedai elarabi, First edition. addar elarabia lelaulom nacheron.

13) the world bank. (2022). Population, total - Arab World. Consulté le 07 17, 2023, sur Population, total - Arab World: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A

14) union of arab banks. (2020). Consulté le 07 15, 2023, sur Arab food security: https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/09/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

15) wen, b., & Elliot, M. B. (2019). The Concept of Food Security. Encyclopedia of Food Security and Sustainability , 02, 1-7.